

باوق **وهذا** برقمه ما ذكر من ان النبي عن ليس المعصفر ورد بوليس  
 الخلة وهذا نقل الشيخ قاسم بن ابي بصير قال في شرح السيرة الكبير وما روي  
 عن البراء بن عازب انه قال ما رايت ذمته سودا في حلة حمل احسن من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان في الابتداء شعر كرهه بعد ذلك  
 فقد جاز حديث ابن عروان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ليس  
 المعصفر واما لبسه الشعي فولد من القضاء انتهى وعلى تسليم ذلك  
 يكون النسخ القطعي مثبتا للجواز وهذا لا يصلح تخصيصا له فلا معارض  
 للنسخ بوصف لسائر بلون فلزمه السنن ولو بالحرمان ذالم يوجد غيره  
 الرجاء وان ثبت كراهة الاجر مطلقا وانما كراهة الصلاة بالجرير عند  
 تعيينه للسنن وفي هذا إشارة الى دفع ما يقال جواز استعمال الاجر للصلاة  
 اذا تعين **وهو** الرفع ان اباحة الاجر كانت ثابتة قبل ابدان  
 الصلاة فيه فاذا كان معه غيره لا كراهة في صلته له ولا كذلك الجوز  
 لحظر استعماله اما الجوز للضرورة وبها يلزمه السنن لسقوط الحظر كما  
 جازت الصلوة في ثوب كلبه ليس لم يجد غيره ولا ما يطره وان طر به  
 لزمه الصلاة فلم يحز لوصلي غاريا وجبران طر اقبل من ربه فقد صار  
 القبول المانع من الجفاسة سابقا للضرورة **هذا** ما وعدنا به فلقد وجد  
 على تعيينه **وقال** في المحصول للدرري الشافعي رحمه الله تعالى **المسلك**  
**الثاني** قوله تعالى في من حرمة زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات  
 من الرزق انكر الله تعالى من حرمة زينة الله واذا لم تثبت حرمة زينة  
 الله واذا لم تثبت حرمة زينة الله امتنع ثوب الحرمة في فرد من افراد  
 زينة الله تعالى واذا انتفت الحرمة ما كلفت تثبت الاباحة **المسلك**  
**الثالث** قوله تعالى احكام الطيبات وليس المراد من الطيب الخلال هـ  
 والالوان المتوارف وجب تفسيره بما يستطاب طيبا وذلك يقتضي جلال المنافع  
 ما شرها انتهى كلامه رحمه الله تعالى وفيه إشارة الى ان ما ثبتت حرمة  
 بتقدي كالحجر والخزير والاجاع كليس الرهان الحر فيليس الكلام فيه وفيه  
 موافقة لقولنا ان قوله تعالى خذوا زينتكم ليس الاجر هو من  
 صحيحا مقدما على قول الاية فكيف ولم يبع الاستدلال به ولم يصلح تقديرا  
 للمعام المحمود بعد الاية بتعقبات الاباحة ثابتة في اخذ تلك الزينة  
 على العموم **وفي** شرح الشايل للمتطال رحمه الله عند الكلام على حديث  
 البراء بن عازب الذي تقدم وهو ما رايت احد من الناس اصعب في حلة  
 حمل من رسول الله صلى الله عليه وسلم **ولابي داود** من حديثه صلوات  
 على من ابي رايت الله صلى الله عليه وسلم يحط بعمى على بغيره عليه بر  
 اجر واسناده حسن **والمطبراني** نحوه ففي هذه الاحاديث جواز ليس

الاجر

الاجر قلت وهذا كله سند ودليل نالوا التهنيتي وكذا لم يذكر في الحديث  
 رحمه الله تعالى وذلك ولعن الامام الاعرج عن جواز ليس الاجر كما ذكره الاكل  
 رحمه الله تعالى وكذا قال النووي **نحو** قال **التسطيل** واختلف العلماء  
 في على احوال **الاول** الجواز مطلقا لانه الاحاديث **الثاني** المانع مطلقا  
 لحديث ابن عروان عنه من ثياب الكفار فلا تلبسها **اربعه** نهي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن المتقدم بنشد بدال والفا الشيع بالعبصه اخرجهم  
 اليه حتى وهو ضعيف **وحديث** ان الشيطان يحب الخمر فاياكم والخمر  
 وكل ثوب ذي شهرة وبه وضعيف وبالغ ابن الجوزي فقال انه باطل  
 وليس كذلك **الثالث** بكونه ليس النسخ المانع بالجرير دون مكان  
 خفيفا **الرابع** بكونه ليس الاجر مطلقا بقصد الزينة والشهرة ويجوز  
 في البيوت والمهنة **الخامس** التفرقة بين ما صنع غيره وما صنع  
 بعد النسخ يجوز **الاول** لا الثاني **السادس** اختصاص النبي بما صنع هـ  
 بالعبصه ولا يمنع ما صنع غيره **السابع** اختصاص المانع بما ليس فيه  
 خطوط واما ما فيه لون اخر من بياض وسواد وغيرهما فلا يمنع وفيه  
 التاويل المودود كما تقدم **والثامن** بالنظر الى اصطلاح اهل الزمان  
 فان منهم اى العلماء من نظرو اليه والى ما فيه خلل بالمرقة **وقال** العلامة  
 شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى **والتحقيق** في هذا المقام ان النبي عن  
 ليس الثوب الاجران كان من اجل انه من لباس الكفار فالقول فيه  
 كما لنقول في الميعة الحرام ليس له وسكون الغيبة ونسخ المثلثة وطبي  
 كانت النساء تصنعن من الحرير والديباغ ليعملن **قلت** وفي انفرد  
 الحرير وتوسيع اختلاف يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله **نحو** قال  
 ابن حجر وتحققت القول في ان كانت من حريرها فالمنع للحرير عند  
 من يقول به وبما أكد المانع مع كونها حمل وان كانت غير حرير فالنهي  
 في الحرير عن التشبه بالا عام وان كان النبي عن ليس الاجر كعدن  
 زي النساء مع راجع للزجر عن التشبه بهن **فعل** اليوم من يكون النبي  
 لا لغزات الثوب بل للتشبه وان كان من اجل الشهرة او خفة المروية  
 يمنع حيث يقع لذلك ولا فلا انتهى **وهذه** **الاقوال** يظهر  
 ان المانع من القبول **الاول** وهو جواز ليس الاجر وهو قوله الامام  
 الشافعي في حنيفة والامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم  
 كما نفع عليه الشيخ الاكل وهو قول جميع العلماء قال الامام النووي  
 ابا ج جميع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ليس المعصفر  
 ومعه من كرهه تنزيها وحل النبي عليه يعني الوارد في الحديث  
 وكذلك يكون محل ما قدمناه عن ابي حنيفة من الكراهة على النبي